نظام الرئيس ولد فال أقرب للرباط.. والجزائر تسعى لتنشيط التعاون مع نواكشوط

تنافس مغربي جزائري على التقارب مع موريتانيا

نواكشوط ـ «القدس العربي»

من عبدالله السيد:

دلالات كثيرة تلك التي حملها المحضر الذي أقرته أمس بنواكشوط لجنة متابعة التعاون الموريتاني الجزائري وما تضمنه هذا المحضر من استعداد جزائري مطلق لمساعدة موريتانيا مضافا لرسالة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة التي سلمها للرئيس الموريتاني العقيد علي ولد محمد فال قبل ذلك عبد القادر امساهل الوزير الجزائري المنتدب للشؤون المغاربية والافريقية الموجود حاليا في نواكشوط والتي تضمنت رغبة وإرادة واستعدادا كبيرا.

فقد دل هذان الحدثان بوضوح على اشتداد التجاذب المغربي الجزائري حول موريتانيا الذي نشط كثيرا بعد إزاحة نظام ولد الطايع ومع دخول موريتانيا بخطا واسعة للنادي النفطي العالمي وباتجاهها الإجماعي نحو إرساء نظام ديمقراطي حقيقي قد لا يوجد له مثيل في جوارها المغاربي.

فبعد أن وظفت الدبلوماسية المغربية الغفوة الدبلوماسية الجزائرية وكسبت نقاطا جعلت جاذبيتها لموريتانيا أقوى دخلت الجزائر أمس الى الحلبة بقوة في ردة فعل تستهدف جذب الإزار الموريتاني إليها.

وقد حرص الوزير الجزائري عبد القادر أمساهل على التأكيد في خطاب له أمس أمام لجنة المتابعة الموريتانية الجزائرية بأن علاقات الجزائر بموريتانيا ممتازة وجيدة نافيا بإيحاءات ضمنية ما يشاع حولها من برودة وتوتر.

ويؤكد السيد أمساهل في هذا الإتجاه«..بين موريتانيا والجزائر تاريخ طويل حافل بالتجارب التي مكنت من تشييد جسور قوية للتواصل وسمحت بإنجاز العديد من المشاريع المشتركة».

ويعترف أمساهل بوجود عراقيل في قوله«..نجحنا في أكثر المشاريع وتعثرت تجربتنا في مشاريع أخرى واستفدنا من ذلك لنتجنبها في المستقبل وهناك رغبة لإعادة بناء وتجديد تعاوننا».

أما كاتب الدولة الموريتاني للشؤون المغاربية بسم الله أعليه ولد أحمد فقد أكد استعداد بلاده لتنشيط التعاون مع الجزائر قبل أن يندفع في العموميات المتعلقة بالصرح المغاربي وطموحات شعوبه.

هذا وأكملت لجنة المتابعة فهي تحضر للدورة الخامسة عشرة لاجتماعات اللجنة المشتركة الكبرى للتعاون المقررة بنواكشوط في الخامس عشر اذار (مارس) المقبل.

وقد استعرضت اللجنة حسب مصادر فيها القرارات المدرجة في محضر الدورة السابقة التي عقدت بالجزائر يوم الرابع والعشرين كانون الاول (ديسمبر) 2004 .

وكان أول ما لاحظه الجانبان عند استعراضهما لحالة التعاون هو محدودية التقدم الذي أحرز خلال فترة ما بين الدورتين. وكانت الدورة الرابعة عشرة قد تمخضت عن التوقيع على تسع اتفاقيات للتعاون وعلى محضر اجتماع تضمن مجموعة من الملاحظات والقرارات التي تصب كلها في مجال دفع وتنويع التعاون كما وكيفا.

وتتعلق الإتفاقيات المذكورة التي لم تشهد التنفيذ حسب مصادر موريتانية في لجنة المتابعة،بالتعاون في مجالات منها الموارد البشرية والتعاون بين غرف التجارة في كلا البلدين وإنشاء مجلس لرجال الأعمال الجزائريين والموريتانيين والتعاون بين الإذاعتين الموريتانية والجزائرية إضافة للتعاون في ميادين السياحة والشؤون الإسلامية والأوقاف والصناعة التقليدية.كما يرتبط البلدان ببروتوكول للتنظيم والتصنيف في مجال الأشغال العامة.

وفي المجال التجاري أقرت الدورة الماضية مبادلات تجارية تشمل 150 منتوجا جزائريا و100 منتوج موريتاني فيما كلفت مجلس رجال الأعمال بالتنسيق للتعريف بمنتجات البلدين ولاستكشاف فرص التبادل .

وترتبط غرفتا التجارة الموريتانية والجزائرية باتفاقية تستهدف تشجيع المبادلات التجارية وإعطاء دفعة قوية ومستمرة للتعاون الإقتصادي بين البلدين غير أن الإتفاقية لم تطبق إلا في نطاق محدود للغاية لم يتجاوز المراسلات الإدارية. وفي مجال الطاقة يجري التشاور بين شركة سوناطراك والشركة الموريتانة للمحروقات حول اتفاقية إطارية للتعاون في المجال الطاقوي تمكن الشركة الجزائرية من الحصول على ترخيص للتنقيب والإستكشاف عن مصادر الطاقة وتوزيعها.

وفي مجال تهيئة الموارد البشرية يتفق البلدان على تبادل للخبرات كما تقدم الحكومة الجزائرية 100 منحة للطلاب الموريتانيين لمواصلة دراساتهم في الجامعات الجزائرية. ولعل المجال الوحيد الذي يربط البلدين بوشائج قوية هو المجال التعليمي حيث يستفيد الطلاب الموريتانيون من قرب الجامعات الجزائرية من موريتانيا في مواصلة دراساتهم وتخصصاتهم.

وتسعى الجزائر من ناحية أخرى لتنشيط التعاون مع موريتانيا في المجال العسكري حيث قام وفد عسكري جزائري برئاسة الجنرال عمار عمراني القائد المساعد للقيادة العامة للجيش الوطني الشعبي أواخر كانون الاول (ديسمبر) الماضي بزيارة لموريتانيا على رأس وفد عسكري هام.

وعقد الوفد العسكري الجزائري جلسات عمل مطولة مع وفد من أركان الجيش الموريتاني برئاسة العقيد سيدي محمد ولد الشيخ ولد العالم عضو المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية القائد المساعد لاركان الجيش الوطني.

كما أجرى الوفد الجزائري لقاء مع الوزير الأول الموريتاني سيدي محمد ولد ببكر. غير أن هذه الزيارة لم يكشف عن نتائجها ولم تتمخض عن خطوة معلنة لتوطيد العلاقات العسكرية وإن كانت لها دلالات هامة في هذا المجال.

يبقى السؤال المطروح هو من سيكسب في النهاية جذب الإزارين الموريتاني والصحراوي لجانبه أهو الملك الشاب محمد السادس أم الرئيس المخضرم عبد العزيز بوتفليقة ؟.

بعد نشر الرسوم المسيئة للمسلمين

مالك صحيفة «فرانس سوار» المصري يقيل مديرها للنشر ويقدم اعتذارا لكل المسلمين

عدد صحيفة «فرانس سوار» الفرنسية الذي نشر فيه الرسوم المسيئة للرسول الكريم

باريس ـ «القدس العربي»

من شوقي أمين :

لم يدم وقت طويل على نشر الرسوم الكاريكاتورية التي تسيء الى سيد الخلق النبي محمد صلى الله عليه وسلم في صحيفة «فرانس سوار» الفرنسية، حتى سارع مالكها المصري رامي لكح الى إقالة مديرها للنشر جاك لوفرون الذي تم تعيينه في هذا المنصب منذ خمسة أشهر فقط.

وفي بيان حصلت «القدس العربي» على نسخة منه، أوضح لكح «ان إقدامي على إقالتي لمدير النشر جاك لوفرون إنما ينطلق من مبدأ احترام العقائد والقناعات الشخصية لكل فرد»، مضيفا في ذات المقام «إننا نتقدم باعتذارنا للأمة الإسلامية ولكل الأشخاص الذين تأثروا بنشر تلك الرسوم»، وعلى الفور عين لكح المدير العام للشركة الأم المالكة لـ«فرانس سوار» بريس أليونس إيريك فوفو خليفة له.

وكانت «فرانس سوار» الصحيفة الفرنسية الوحيدة التي تجرأت على إعادة نشر الرسوم المشينة في حق نبي المسلمين التي نشرتها صحيفة «غلاندس بوستن» الدنماركية والتي قوبلت بانتقادات ومواقف ساخطة من دول العالم الإسلامي قاطبة.

والغريب أن صحيفة «فرانس سوار»، بعد هذا الحدث الخطير عاودت الكرة في عددها يوم أمس بمحاولتها تبرير نشرها للرسوم الكاريكاتورية المسيئة للنبي محمد (ص) مدافعة عن ما سمته «الحق في الإعلام الذي يبيح لها التهكم على أي دين أو معتقد، ونقرأ في صفحتها الأولى مثلا، النجدة يافولتير.. لقد أصبحوا مجانين!» وبجانبها صورة تظهر ثلاثة أشخاص يحرقون العلم الدنماركي، في إشارة واضحة الى تمسكهم بمفاهيمهم عن الحرية والديمقراطية وتعبيرا عن مساندتهم لزملائهم الدنماركيين ضاربين عرض الحائط مشاعر المسلمين ومقدساتهم.

وفي معرض دفاعها تساءلت الصحيفة الفرنسية بطريقة ليست بريئة تماما «التسامح الديني أم العلمانية؟» وفي إجابتها عن ذات السؤال ذهبت تقول «الإسلام يحرم على معتنقيه أي تشخيص للنبي محمد (...)، فإن المسألة التي تفرض نفسها هي كالتالي، فهل أن كل من هو غير مسلم ملزم بهذا التحريم؟» وتابعت «تخيلوا لو جمعنا كل المحرمات والموانع لكل المعتقدات والديانات ماذا بقي لحرية التفكير والتعبير؟ (..) إننا نعرف جيدا هذه المجتمعات (المتعصبة) فمثلا كإيران الموالي وليس فحسب وحتى فرنسا محاكم التفتيش والقديس باريتليمي في إشارة الى الجرائم التي ارتكبت في حق البروتستنتيين في 1572 ».

ويبدو أن الصحيفة لم تهضم بعد معادلة المفاهيم الحضارية التي باتت تواجه العالم اليوم مؤسسة كل دفاعها عن تجاوزها الخطير جدا والمغرض، على شعارات الحرية والديمقراطية بطريقة لا تخلو من الغلو والمكابرة «إن الحرية الدينية هي حرية أن نؤمن أو لا نؤمن، أن نطبق الشعائر الدينية أو لا نطبقها، ولكن لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن تتحور الى حرية تقضي بفرض قواعد على المجتمع تنطلق من قناعة واحدة».

ووعدت الصحيفة قراءها بأنها ستواصل في استعمال حقها في التعبير بكل حرية «باسم الجمهورية وقيمها».

وتجدر الإشارة الى أن صحيفة «فرانس سوار» التي تم تأسيسها عام 1960 كانت أول يومية يفوق سحبها المليون ونصف تقريبا، ولكن مبيعاتها تراجعت في العشرية الأخيرة وكادت أن تنطفئ نهائيا لولا إنقاذها من طرف رجل الأعمال المصري رامي لكح، وهي موجودة اليوم تحت طائل ما يسمى في فرنسا «بالتسوية القضائية» منذ أيلول (سبتمبر) 2005 لتدارك خسائرها وديونها المتراكمة، ولا يتجاوز سحبها اليوم الـ45 ألف نسخة.

المغرب يدعو الامم المتحدة لوقف ما وصفه تحركات جبهة البوليزاريو في المنطقة العازلة بالصحراء الغربية ويحمل الجزائر المسؤولية

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

دعا المغرب الامم المتحدة لوقف ما وصفه تحركات جبهة البوليزاريو في المنطقة العازلة بالصحراء الغربية وحمل الجزائر مسؤولية هذه التحركات التي قال انها تضع عقبات امام تسوية سلمية للنزاع المتفجر منذ اكثر من ثلاثة عقود.

ولم يحدد المغرب في رسالة وجهتها وزارة الخارجية المغربية الى كوفي عنان الامين العام للامم المتحدة طبيعة «التصرفات الخطيرة» التي تقوم بها الاطراف الاخرى في النزاع حول الصحراء في المنطقة العازلة الا انه اشار الى اتفاقيات وقعتها جبهة البوليزاريو مع شركات نفط بريطانية للتنقيب عن النفط في مناطق صحراوية لا تخضع للمغرب.

وكانت القوات المغربية قد تركت مناطق محاذية لحدود الصحراء الغربية مع الجزائر وموريتانيا خارج اطار الحزام الامني الذي زنر به المناطق الصحراوية لحرمان جبهة البوليزاريو من القيام بأي عمل عسكري في المنطقة المتنازع عليها او اقامة اتصالات مع السكان.

واستطاعت جبهة البوليزاريو ان تقيم قواعد عسكرية لمقاتليها في هذه المناطق التي اطلق عليها وصف مناطق عازلة فيما تطلق عليها جبهة البوليزاريو وصف مناطق محررة.

واعادت مصادر مغربية عدم توسيع الحزام الامني ليشمل كل المناطق الصحراوية الى رغبة مغربية بعدم وجود اي تماس بين قواته والقوات الجزائرية او الموريتانية. وكان الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران قد ابلغ المغرب في نيسان (ابريل) 1987 عدم قبوله اي امتداد للحزام الامني ليصل الى الحدود مع موريتانيا.

واتهم المغرب الجزائر وجبهة البوليزاريو اللتين يكتفي بوصفهما «الاطراف الاخرى بالنزاع» بالابتعاد عن الشرعية الدولية ووضع العقبات بشكل متزايد أمام جهود المجتمع الدولي الرامية الى التوصل الى تسوية سياسية تفاوضية لمسألة الصحراء.

وقالت وزارة الخارجية المغربية في رسالتها الى الامين العام للامم المتحدة انه سيكون من الواجب على هذه الاطراف الوفاء بالتزاماتها، والامتناع عن إبرام اتفاقات أو عقود متعلقة بالاقليم والبرهنة على الارادة السياسية الضرورية وذلك بالمشاركة في التفاوض الذي يدعو إليه المجتمع الدولي ويسعى الى إجرائه.

وكان القصد من المنطقة العازلة التي احتفظ بها بين الجدار الأمني والحدود مع الجزائر حسب وزارة الخارجية المغربية هو التخفيف من حدة التوتر بين البلدين وتفادي ما قد يؤدي الى أي تصعيد مذكرا بأنه لم تكن هناك نية في أي وقت من الأوقات لترسيخ تقسيم الإقليم أو إعطاء مشروعية لفكرة «الأراضي المحررة» لأن الأمر كان يتعلق بمنطقة عازلة غير مأهولة والدليل على ذلك أنه كان يتوقع من اللاجئين الذين جرى تعدادهم في تندوف أن يلتحقوا في غرب الجدار بالمراكز المأهولة للمشاركة في أية عملية من عمليات التصويت.

كما ذكرت بأنه عشية تنفيذ وقف إطلاق النار كما هو الشأن بعد تنفيذه لم يتخلف المغرب كلما أتيحت الفرصة عن توجيه انتباه الأمم المتحدة سواء خطيا أو عن طريق المبادرات التي تتخذ لدى مسؤوليها على جميع المستويات الى الإنتهاكات التي تمس مركز هذه المنطقة بوصفها منطقة عازلة غير مأهولة.

وكان العاهل المغربي الراحل الملك الحسن الثاني قد بعث عقب توغل عناصر من البوليزاريو في منطقة تيفاريتي قبيل بدء وقف اطلاق النار رسالة الى خفيير بيريس دي كويار يطلب إليه «اتخاذ تدابير عاجلة حتى تعود الأمور الى الحالة التي ينبغي أن تكون عليها لا سيما بانسحاب هذه الجماعات المسلحة الى خارج الاقليم» كما اكد المغرب في رسائل مماثلة خلال السنوات الماضية

وأوضحت الرسالة المغربية للامم المتحدة أنه بعد خروج الأمم المتحدة باستنتاج عدم إمكانية تطبيق مشروع الاستفتاء المنصوص عليه في خطة التسوية لعام 1990 شرعت، منذ 2000 في عملية للبحث عن حل سياسي بديل.

واضافت أن الاطراف الاخرى في النزاع على الصحراء بدل المشاركة في عملية حقيقية للتفاوض تحاول بصورة متزايدة فرض الامر الواقع في المنطقة العازلة، عن طريق إقامة بنايات فيها على نحو مصطنع وإجراء «أنشطة ديبلوماسية» فيها بل والذهاب الى حد إبرام عقود مجاملة للتنقيب عن النفط مع بعض شركات النفط.

وأكد أن المغرب يصر على توجيه انتباه الامم المتحدة الى خطورة هذه التصرفات الهادفة الى وجود مجال اقليمي للجمهورية الصحراوية التي تعلنتها جبهة البوليزاريو من جانب واحد.

وقالت الرسالة ان المغرب يعتبر أن جميع هذه الانشطة غير مشروعة على الاطلاق، لأن القائمين بها لا يملكون أي سلطة للقيام بها مبرزا أن المغرب يظل بالفعل طالما لم يعتمد حل سياسي نهائي، السلطة الوحيدة التي تملك صلاحيات إدارة إقليم الصحراء بأكمله وذلك بموجب اتفاقات مدريد المبرمة مع إسبانيا في 14 تشرين الثاني (نوفمبر) 1975 .

وأشارت الى أن خطة التسوية لعام 1990 أكدت هذه الصلاحيات وعززتها المقترحات التي تلتها، لاسيما الاتفاق الاطاري لحزيران (يونيو) 2001 والذي أعرب فيه كوفي عنان خلال تقديمه عن اقتناعه بأن «حكومة المغرب بوصفها الدولة القائمة بالادارة بالصحراء الغربية على استعداد لعرض أو تأييد نوع من انتقال السلطة الى جميع سكان الاقليم وسكانه السابقين في بعض المجالات».

وأكدت الرسالة التي وزعت على أعضاء مجلس الامن أن المغرب مستعد، من جانبه، للشروع في هذه المفاوضات في أقرب وقت ممكن، وسيقدم قريبا مشروعا للحكم الذاتي معربا عن الامل الذي يحذو المغرب في أن تنضم الاطراف الاخرى الى هذا المجهود المشترك بغية وضع حد نهائي لهذا النزاع بما يخدم منطقة المغرب العربي برمتها.

وذكرت الرسالة بأن الهدف من وقف إطلاق النار الذي أعلنته الأمم المتحدة في 6 ايلول (سبتمبر)1991 بموافقة من جميع الأطراف كان هو الوقف التام لأعمال القتال في الإقليم لتيسير التوصل الى تسوية سياسية نهائية لهذه المسألة.

وأكد المغرب انه مستعد للشروع في هذه المفاوضات في أقرب وقت ممكن، وسيقدم قريبا مشروعا للحكم الذاتي كحل للنزاع على امل «أن تنضم الاطراف الاخرى الى هذا المجهود المشترك بغية وضع حد نهائي لهذا النزاع بما يخدم صالح منطقة المغرب العربي برمتها».

وحسب المصادر المغربية فإن مشاورات يجريها القصر الملكي خلال الايام القادمة مع زعماء الاحزاب السياسية ووجهاء وزعماء القبائل الصحراوية لبلورة صيغة مشروع منح الصحراويين حكما ذاتيا تحت السيادة المغربية من المتوقع ان يقدمه لمجلس الامن الدولي قبل نهاية نيسان (ابريل) القادم ابان مناقشة المجلس لتطورات نزاع الصحراء الغربية على ضوء تقرير دوري يقدمه كوفي عنان الامين العام للمنظمة الدولية.

السلطات المغربية تمنع توزيع صحيفة «فرانس سوار» الفرنسية في الاراضي المغربية

ادريس بنزكري يطالب بتدخل المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان في ملف الرسوم المسيئة للرسول

مدريد ـ الرباط ـ «القدس العربي»:

صرح رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان في المغرب إدريس بنزكري أن المؤسسات الأوروبية مطالبة بأن تفتح نقاشا حول حرية التعبير وحدودها، وذلك في حوار أجرته معه أمس وكالة «أوروبا برس» الاسبانية.

وجاءت تصريحات هذا المسؤول المغربي الذي يتواجد في اسبانيا للتعريف بتجربة «هيئة الانصاف والمصالحة»، (لمعالجة ضحايا العنف السياسي في المغرب) في أعقاب الضجة التي تشهدها أوروبا والعالم الاسلامي حول نشر صور مسيئة للنبي محمد في عدد من الجرائد الأوروبية كتعاطف مع اليومية الدنماركية التي كانت سباقة الى نشر هذه الصور الكاريكاتورية.

وركز بنزكري على دور المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان ومقرها في ستراسبورغ مؤكدا «هذه المحكمة لها تاريخ في هذا الشأن، وبالتالي من الضروري فتح نقاش حول نوعية بعض حرية التعبير التي قد يترتب عنها التشجيع على الحقد العنصري».

ويذكر أن اسبانيا بدورها تعيش هذا النقاش الحاد حول حرية التعبير المسيئة للأديان والمشاعر، وكانت جريدة «البيريوديكو دي كاتالونيا» قد أعادت نشر الصور الكاريكاتورية أول أمس كشكل من أشكال التضامن مما جعل بعض نشطاء الجالية الاسلامية يفكرون في شكل احتجاجي على هذه الاساءة.

كما خلقت هذه الرسوم نقاشا وسط رسامي الكاريكاتير وإن كانت الأغلبية قد أكدت أنها تفضل عدم رسم أي شيء من هذا القبيل لتفادي الحزازات في وقت أصبح العالم أحوج اليه الى السلم والحوار.

وفي الرباط منعت السلطات المغربية توزيع صحيفة «فرانس سوار» الفرنسية في الاراضي المغربية لنشرها رسوما تتضمن اساءة للدين الاسلامي.

وأفادت مصادر وزارة الاتصال أن صحيفة «فرانس سوار» الفرنسية في عددها الصادر يوم الأربعاء، قد تم منعها من الدخول الى التراب المغربي بسبب نشرها لرسوم كاريكاتورية مسيئة للرسول الأعظم محمد صلى الله عليه تحت ذرائع «واهية» بالدفاع عن حرية الصحافة.

وأوضح بلاغ للوزارة أن هذا المنع جاء بقرار من وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة نبيل بنعبد الله طبقا لمقتضيات الفصل 29 من قانون الصحافة والنشر، بسبب طابع الرسوم المسئ عمدا لشخص الرسول الكريم، وكون أنها تشكل استفزازا واضحا ومجانيا لمعتقدات المسلمين.

وأضاف البلاغ أن المغرب، أرض التسامح والانفتاح، يؤمن بشكل قوي بحرية التعبير، وحرية الرأي، وحرية الصحافة، ويعمل من أجل ضمان الاحترام لهذه الحريات من خلال تمكين المئات من العناوين بما فيها تلك القادمة من بلدان أجنبية مختلفة.

وأشار المصدر أن «المغرب، باسم التسامح، يعتبر أن الاحترام المتبادل ملزم للجميع ولا يمكن، لهذه الأسباب، الترخيص أو القبول بإهانة مرجع ديني تتقاسمه الأمة الإسلامية جمعاء».

وقال البلاغ انه لهذه الأسباب تم منع توزيع صحيفة «فرانس سوار»، مشددا على أن توزيع أي إصدار يهين المشاعر الدينية لمليار ونصف من المسلمين سيكون مصيره المنع فوق التراب المغربي.

من جهة اخرى دعا حزب البديل الحضاري المغربي المغاربة الى مقاطعة البضائع الدنماركية وذلك ردا على اصرار الحكومة الدنماركية على عدم الاعتذار عن الاساءات التي تعرض لها الدين الاسلامي الحنيف على إثر نشر صور مسيئة للرسول صلى الله عليه و سلم في إحدى الصحف الدنمركية.

وقال بلاغ للحزب ارسله لـ«القدس العربي» الى جانب مذكرتي احتجاج الى السفيرين النرويجي والدنماركي بالرباط انه «أمام إصرار حكومة الدنمارك على عدم الاعتذار للمسلمين على الإساءة التي لحقتهم نتوجه الى كافة الشعب المغربي المسلم لمطالبته بمقاطعة البضائع الدنمركية عملا بمقتضيات الفتاوى الشرعية الصادرة على امتداد الوطن العربي و الإسلامي الكبير لإرغام حكومة هذا البلد على احترام مقدساتنا و ديننا».

أحكام بالسجن في حق ثمانية ناشطين اصوليين بالمغرب

■ الرباط ـ «القدس العربي»: قضت غرفة الجنايات «الدرجة الثانية» بمحكمة الاستئناف بمدينة سلا مساء الأربعاء بأحكام تراوحت ما بين سنة واحدة حبسا نافذا وعشر سنوات سجنا نافذا في حق ثمانية ناشطين اصوليين متهمين توبعوا في إطار قانون مكافحة الإرهاب.

وقضت المحكمة بتخفيض الحكم الابتدائي الصادر في ايلول (سبتمبر) الماضي من 12 الى 10 سنوات سجنا نافذا ومن 6 سنوات الى 4 سنوات حبسا نافذا في حق متهمين اثنين، فيما أيدت باقي الأحكام الابتدائية المتراوحة ما بين سنة واحدة حبسا نافذا وعشر سنوات سجنا نافذا في حق باقي المتهين الستة.

وكانت غرفة الجنايات الابتدائية قد أصدرت في حق هؤلاء المتهمين الثمانية في ايلول (سبتمبر) الماضي أحكاما تراوحت ما بين سنة حبسا نافذا و12 سجنا نافذا. وتوبع هؤلاء بتهم «تكوين عصابة إجرامية لإعداد وارتكاب أعمال إرهابية والاعتداء على سلامة الأشخاص وجمع وتدبير أموال بنية استخدامها في أعمال إرهابية وممارسة نشاط في جمعية غير مرخص لها وعقد اجتماعات عمومية بدون تصريح مسبق».

«سنة المغرب في اسبانيا» بين تحسين صورة المغرب والتخوف من ردود أنصار البوليزاريو

مدريد ـ «القدس العربي»

من حسين مجدوبي:

تنوي حكومة الرباط الشروع في تنظيم «سنة المغرب في اسبانيا 2006» للتعريف بالحضارة المغربية والامكانيات التي تتوفر عليها البلاد في محاولة للتقليص من الأحكام المسبقة لدى المواطنين الاسبان، وهي الأحكام التي تعرقل أي تقدم حقيقي بين البلدين، في حين ينادي المهاجرون بدور فعال في هذه الأنشطة.

وسبق «سنة المغرب في اسبانيا»، تظاهرة مماثلة في فرنسا منذ خمس سنوات تضمنت العشرات من الأنشطة طيلة 2001 وشهدت مشاركة ملك البلاد محمد السادس. وترمي التظاهرة في اسبانيا الى الرفع من حجم العلاقات المغربية الاسبانية التي يبدو أنها تأثرت نسبيا خلال هذه الأيام بسبب زيارة رئيس حكومة مدريد خوسي لويس رودريغيث سبتيرو الى مدينتي سبتة ومليلية المتنازع حول سيادتهما بين البلدين.

ويرى المهتمون أن سنة المغرب في اسبانيا يجب ان تختلف بشكل كبير سواء في طريقة الاعداد والأهداف المرجوة منها.

ويقول مصدر من «الجمعية المغربية للاعلام في اسبانيا» لـ«القدس العربي» ان «الهدف من تنظيم سنة المغرب في اسبانيا يجب أن يكون مزدوجا، لا يجب أن يرمي فقط الى التعريف بإمكانيات المغرب ومحاولة جلب السياح والاستثمارات أو الدفاع عن سياسة النظام في مجال حقوق الانسان، ولكن الأساسي هو أن هذه التظاهرة الثقافية والفنية والسياسية يجب أن تعمل على تحسين صورة المهاجرين المغاربة المقيمين في هذا البلد الأوروبي لأن وضعيتهم تتدهور من سنة الى أخرى، ويتطلب الأمر تحركا عاجلا».

ويقول حميد . ب وهو مهاجر ناشط في المجتمع المدني «نحن كمغاربة ما نرغب فيه من سنة المغرب في اسبانيا أن تكون مقدمة لتحسين صورة المهاجر أولا، لأن تحسين صورة المهاجر لدى الرأي العام الاسباني سينعكس إيجابا على المغرب، ولا يجب الاقتصار على تقديم ما يوجد في المغرب دون التركيز على المهاجرين».

والواقع، إذا ألقينا نظرة على صورة المغرب في اسبانيا في الوقت الراهن، سنجد وفق استطلاع للرأي لمعهد سيغما دوس أن 36 % من الاسبان يعتقدون أن المخابرات المغربية متورطة في تفجيرات 11 اذار (مارس) الارهابية التي خلفت مقتل 191 شخصا، والاستطلاع الأخير الذي أنجزه معهد ريال إيلكانو خلال شهر كانون الاول (ديسمبر) الماضي يكشف أن 19,5 % من الاسبان يعتقدون أن المغرب سيهاجم اسبانيا خلال السنة الجارية.

وينضاف الى كل هذا أن الحزب الشعبي ووسائل الاعلام اليمينية المتطرفة الموالية له تعبئ يوميا ضد المغرب، حيث تتم مقاطعة جميع الأنشطة المتعلقة بالمغرب وآخر مثال خلال مشاركة الوزيرة المكلفة بالهجرة نزهة الشقروني في يوم دراسي في المؤسسة العربية ـ الأوروبية في مدينة غرناطة، رفض عمدة المدينة المشاركة، والسبب أن الوزيرة من المغرب.

في غضون ذلك، تنوي الجمعيات المتعاطفة مع البوليزاريو تنظيم سنة مضادة للنشاط المغربي، حيث ستحاول أن تقدم المغرب بطريقة سلبية كبلد يخرق حقوق الانسان ويستمر أراض أجنبية، في إشارة الى الصحراء الغربية. واعتاد أنصار البوليزاريو عرقلة كل نشاط يقوم به المغرب في اسبانيا.

احتجاجا على الرسوم التي نشرتها صحف غربية

هيجان واحتجاجات في الشارع الموريتاني

نواكشوط ـ «القدس العربي»:

من عبدالله السيد:

شهد الشارع الموريتاني أمس الخميس مظاهرات واحتجاجات غاضبة بعد توسع الصحف الاوروبية في إعادة نشر الرسوم الساخرة من النبي عليه الصلاة والسلام. وتسببت هذه الإعادة في غضب عارم شمل القرى والمدن الموريتانية حتى النائية منها.

ونظم المتظاهرون وقفة احتجاجية قبالة قيادة أركان الجيش وهم يرددون شعارات ترفض الإساءة للأديان بحجة الحرية كما أحرقوا العلم الدنماركي ووزعوا منشورات تطالب بتفعيل المقاطعة الاقتصادية.

وطالب التيار الإسلامي الموريتاني في بيان صحافي كافة القوى السياسية في موريتانيا بالتحرك العاجل والفعال بكل الطرق التي يتيحها القانون للتعبير عن رفضها القاطع لما أقدمت عليه بعض الصحف الغربية من إهانة للرسول عليه الصلاة والسلام مطالبين الحكومة الدنماركية بالاعتذار«فالمسؤولية أكبر من أن يتنصل منها».

وتظاهر المئات من طلاب جامعة نواكشوط أمس للمرة الخامسة مطالبين العالم الإسلامي بالضغط على الحكومة الدنماركية ومحاصرتها اقتصاديا الى أن تعود الى رشدها وتعتذر لملايين المسلمين ممن أهانتهم رسوم الكاركتير الدنماركي المسيئة لنبي الإسلام عليه الصلاة والسلام. وفي بيان وزع على هيئات الإعلام أعربت حركة الإصلاحيين الموريتانيين عن استيائها من حمى الإساءة للنبي عليه الصلاة والسلام معتبرة أن «السخرية غير الحرية والحقد غير النقد، والأمة تحسن الحوار وتقبل بالتسامح ولكنها تأبى الضيم وتنكر الإهانة وتواجه العدوان».

وأضاف البيان «.. والإصلاحيون الوسطيون استجابة لأمر ربنا ونصرة لنبينا صلى الله عليه وسلم واصطفافا مع قوى الأمة الرافضة للإساءة لنبي الهدى والرحمة صلى الله عليه وسلم ووقوفا أمام هذا العدوان الدنيء يطالبون الصحيفة الدنماركية بالاعتذار الصريح والواضح والعلني ، وينسحب نفس الطلب على الحكومة الدنماركية فالمسؤولية أكبر من أن يتنصل منها».

وأضاف بيان الحركة الاصلاحية أنه «على دول الغرب ومجموعاته أن تعرف أن السخرية غير الحرية وأن الحقد غير النقد وأن هذه الأمة تحسن الحوار وتقبل بالتسامح ولكنها تأبى الضيم وتنكر الإهانة وتواجه العدوان».

واستهجن البيان «هذه الحرية المزعومة التي تبرز لتبرير الإساءة للرسول صلى الله عليه وسلم وتنسى وتداس حين يشكك مفكر أو كاتب وبطريقة علمية في مبالغات الهولوكوست». ونوه البيان بـ«الشعوب التي نددت واستنكرت وعلت أصواتها دفاعا عن الحبيب صلى الله عليه وسلم، ونصرة لهذا الدين ويطالبون بالمزيد فما ضاع حق وراءه طالب وما اعتدى على حريم عنه مدافع».

وطالب الإصلاحيون الحكومة الموريتانية والأحزاب السياسية الوطنية ومختلف فعاليات المجتمع بـ«التعبير عن موقفهم فالدفاع عن حياض الإسلام وحرماته مسؤولية الجميع، مؤكدين أن سلاح مقاطعة بضائع الدنمارك وأي دولة أخرى تقدم على مثل هذه الخطوة من أمضى الأسلحة وأهمها وأحوجها للتفعيل».

وادان حزب التجمع من اجل موريتانيا في بيان له أمس التصرف الذي وصفه الحزب بالمسيء لمشاعر ما يربو على مليار مسلم عبر أنحاء العالم.

وطالب الحزب الحكومة الدنماركية والنرويجية بالقيام بخطوات حثيثة لتصحيح هذا الخطأ في الوقت الذي يعول فيه على الإرادة الحقيقية لأنصار السلم والتعايش، معتبرا أن العالم ينبغي أن يعيش في الانسجام والسلام اللذين يمران حتما من نقطة احترام حرية المعتقد ونبذ كل ما من شأنه أن يحول دون ذلك أو يكون مدعاة لصراع بين المعتقدات في وقت يسعى فيه الجميع الى التعاون والتفاهم على كافة الأصعدة.

الجزائر تبدأ حملة وقائية لمواجهة فيروس انفلوانزا الطيور

الجزائر ـ «القدس العربي» ـ من مولود مرشدي:

قررت الحكومة الجزائرية تشكيل لجنة وطنية تضم ممثلين عن 12 وزارة مكلفة بمواجهة أي طارئ في حال تسجيل اية اصابة بفيروس انفلوانزا الطيور.

واوكلت مسؤولية تسيير هذه اللجنة الى وزير الصحة عمار تو مهمتها الشروع في حملة تحسيسية تجاه الرأي العام وخاصة مربي الدجاج من خلال حملة توعية في مختلف وسائل الاعلام وكذا المدارس والمساجد.

وتقرر تشكيل هذه اللجنة خلال اجتماع مجلس الحكومة برئاسة رئيسها احمد اويحيى مساء الاربعاء وذلك بعد الاستماع الى عرض تقدم به وزير الصحة والسكان واصلاح المستشفيات حول واقع الحال بالنسبة للاستعدادات الخاصة لمواجهة الوباء.

وتقرر ضمن هذه التدابير الوقائية تطهير كل الطائرات والسفن القادمة من الدول التي ظهر بها داء انفلوانزا الطيور. واقامة شبكة للمراقبة الصحية في خمس ولايات بوسط وشرق وجنوب وغرب البلاد .

ورصدت الحكومة الجزائرية لتطبيق هذا البرنامج الوقائي مبلغ 8 مليار دينار(دولار يعادل 75 دينارا) لمواجهة أي طارئ واقتناء تجهيزات من بينها 6,5 مليون حقنة تلقيح وقائية تكفي لتلقيح ما نسبته 25 بالمئة من عدد السكان في الجزائر.

وجاءت هذه الاجراءات الوقائية اسبوعين بعد وفاة شخص واصابة اربعة من اعضاء اسرته واحدة بحي سيدي البشير بولاية وهران (400 كلم غرب) يقوم افرادها بتربية الدواجن وتأكد بعد تحاليل اجراها معهد باستور بالجزائر العاصمة ان الامر لا يتعلق بفيروس انفلوانزا الطيور.

وجددت الحكومة الجزائرية اول امس التأكيد في اجتماع طاقمها انه لم يتم تسجيل اية اصابة بهذا المرض.

ولكن ذلك لم يمنع انهيار اسعار الدجاج في مختلف الاسواق واصبح يباع باقل من 100 دينار للكلغ الواحد بعد ان كان يتجاوز عتبة 200 دينار في الظروف العادية.

القذافي يدعو السودان وتشاد لوقف الحملات الاعلامية المتبادلة

■ طرابلس ـ يو بي آي: وجه الزعيم الليبي معمر القذافي امس الخميس نداء الى السودان وتشاد الى وقف الحملات الاعلامية بينهما. وذكرت وكالة الانباء الليبية الرسمية أن نداء القذافي جاء لمناسبة بداية السنة الهجرية الجديدة والاشهر الحرم.

وسبق القذافي وأعلن في الثامن عشر من كانون الثاني (يناير) الماضي عن مبادرة لفض النزاع القائم بين الدولتين الأفريقيتين الجارتين دعت الى «أخذ ثلاثة آلاف من قوات الإتحاد الإفريقي الموجودة في دارفور ووضعها على الحدود بين السودان وتشاد»، مؤكد